

الجامعة السورية الخاصة
Syrian Private University
كلية إدارة الأعمال
College of Business Administration

قوة العمل في الجمهورية العربية السورية
خلال الفترة (1970-2011) مع رؤية مستقبلية لعام 2021

Labor Force in the Syrian Arab Republic
During the period (1970-2011) with a vision for the future of 2021

إعداد

الأستاذ الدكتور حسن حجازي
Professor Hassan Hijazi

2017

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة تحليل قوة العمل في الجمهورية العربية السورية في ظل الواقع الديموغرافي الذي تمر به البلاد والآفاق المستقبلية لتطورها وذلك خلال فترتين الأولى: تحليلية تقييمية (1970 - 2011) متناولة التزايد العددي للسكان وقوة العمل ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة والتراكيب العمرية والمهنية والتعليمية ومواضع الخلل والتطور، وتوزعها على القطاعات الاقتصادية، ومقارنتها مع هرم قوة العمل في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، والثانية: مستقبلية تمتد حتى عام 2021 متضمنة تقدير عدد السكان وقوة العمل المتوقعة وتوزعها على القطاعات الاقتصادية وفقاً لتوزعها في عام 2010، ورؤيا استراتيجية لمعالجة التزايد السكاني السريع واستيعاب التدفقات السنوية إلى سوق العمل وفقاً لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، من خلال وضع سياسة سكانية للحد من الزيادة السريعة في عدد السكان، وإعادة النظر في السياسة التعليمية من خلال زيادة عدد الطلاب في التعليم الفني بعد إيلاء هذا التعليم الاهتمام الكافي بحيث يُخرج خالق فرص العمل وليس طالبها، واستيعاب المتعطلين من قوة العمل في مهن البناء التي تتطلبها مرحلة إعادة الإعمار.

Abstract

This study analyzes the labor force in the Syrian Arab Republic taking into consideration the demographic reality that the country experiences and the future visions for developing it during two eras:

First, analytical study (1970-2011) and this study realizes the increasing population and labor force and their contributions in the economic activity, the dependency ratio, age structure ratio, and professional and educational ratio. It also realizes the weak and developing points and how they are distributed to all economic sectors and comparing them with labor force pyramid in the developed and some developing countries.

The second study for future and it goes to the year 2021 including an estimation of the population and the expected labor force and its distributions to the economic sectors according to 2010 measurement. As well as, a strategic vision and planning to fix the rapid increment in population and containing the annual flow into the job market according to the requirements of the current and future stages, Through the development of a population policy to curb the rapid increase in population and the review of education policy by increasing the number of students in technical education after giving him attention, So come out creators of jobs, And absorb the unemployed labor force in the construction trades required by the reconstruction phase.

المحتويات:

مقدمة: حول أهمية قوة العمل.

1- تطور قوة العمل:

1-1 قوة العمل في سوريا.

2-1 التركيب العمري لقوة العمل في سوريا.

3-1 معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

• معدل المساهمة الخام

• معدل المساهمة الصافي

4-1 الإعالة الاقتصادية

2- التركيب الهيكلي لقوة العمل.

2-1- حسب القطاعات الاقتصادية.

2-2- التركيب التعليمي لقوة العمل.

2-3- توزيع القوى العاملة حسب قطاع العمل.

3- البطالة وسوء الاستخدام.

4- الآفاق المستقبلية للوضع الديموغرافي في سوريا.

4-1- الزيادة المتوقعة في قوة العمل.

5- النتائج.

6- التوصيات.

مقدمة:

في بداية القرن العشرين كان عدد سكان العالم حوالي 1.5 مليار نسمة وفي عام 1960 أصبح /3/ مليارات نسمة، وفي أواخر عام 1999 كان العدد قد زاد بمقدار أربع مرات ليصل إلى /6/ مليارات نسمة وارتفع في عام 2010 ليصل إلى 6,908,700، ألف نسمة أي بمعدل زيادة 15% تقريبا عما كان عليه في عام 1999.¹

وقد ارتفعت الإضافات السنوية إلى عدد سكان العالم من /47/ مليون نسمة خلال الفترة 1950-1955 لتصل إلى ذروتها في الفترة 1985-1990 ، حيث بلغت /86/ مليون نسمة ،وأما بين عامي 2000 و عام 2010 فقد بلغت الزيادة في عدد سكان العالم (908,700) ألف نسمة تقريبا، وكانت هذه الزيادة التي لم تحدث من قبل بسبب انخفاض معدلات الوفيات بصورة أسرع من انخفاض معدلات الخصوبة. ونتيجة لذلك يوجد اليوم على ظهر الأرض أعداد من الشباب أكبر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى، فهناك أكثر من مليار شاب تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، وستكفل هذه الأعداد استمرار النمو السكاني حتى لو اختار هؤلاء تكوين أسر أصغر مما كان لدى آبائهم.

ورغم الانخفاضات التي تحدث في هذه الأيام في معدلات الخصوبة في البلدان النامية فإن علاوة ديموغرافية ستحدث خلال الربع الأول من القرن الحالي، مع انضمام أعداد ضخمة من الشباب إلى قوة العمل وعدد أقل من الأطفال، وإذا أمكن توفير فرص عمل لهم يمكن أن يكون تضخم قوة العمل محرصاً لمزيد من الاستثمارات وزيادة إنتاجية اليد العاملة وتسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن المتوقع أن يدخل سوق العمل أكثر من /700/ مليون نسمة في البلدان النامية أكثر من كامل قوة العمل في البلدان المتقدمة في عام 1990، وتتوقع منظمة العمل الدولية أنه سيلزم توفير أكثر من بليون وظيفة لاستيعاب العمال الجدد وتخفيض البطالة.

وقد قامت بعض البلدان النامية بالاستفادة من علاوتها الديموغرافية (دول جنوب شرق اسيا) في حين تنتظر بلدانا أخرى تحقيق الفائدة من علاوتها مع انخفاض معدلات الولادة فيها .

ونحن في سوريا من هذا العالم وبالتحديد العالم النامي الذي يتزايد عدد سكانه بصورة كبيرة بانت تشكل ضغطاً على مناحي الحياة كافة ، فهل استفدنا من علاوتنا الديموغرافية أم مازلنا ننتظر؟

مشكلة البحث:

تشكل قوة العمل أحد الموارد الاقتصادية وعنصر من عناصر الإنتاج الهامة وتعمل معظم الدول على الاستفادة من هذا العنصر الاستفادة القصوى لأن تعطيله يعتبر هدرا اقتصادياً في أحد الموارد

¹تقرير حالة سكان العالم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 1999 .

الأساسية، وما زيادة معدلات البطالة في سوريا إلا دليل على عدم القدرة على الاستفادة من الزيادة السكانية وتحويلها من زيادة سلبية تعرقل مسيرة التنمية إلى زيادة إيجابية ومحرضة لها. إضافة إلى الخلل في الهرم التعليمي لقوة العمل السورية والذي سيشكل مشكلة في قدرتها على التعامل مع التكنولوجيا الجديدة التي تتطلبها عملية التنمية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال تحليله ولفترة زمنية طويلة التراكيب المختلفة لقوة العمل السورية وتطورها وخاصة التركيب المهني التعليمي الذي يشير إلى غلبة طابع التعليم الأساسي عليها، والذي لا يؤهل لأي عمل منتج أو خلاق، إضافة صعوبة تعامله مع التقدم التكنولوجي في مختلف مناحي الحياة الإنتاجية والخدمية في المستقبل القريب، كما يتناول البحث التقدير المستقبلي لقوة العمل وتوزعها على القطاعات الاقتصادية وفرص العمل المطلوبة في كل قطاع للحد من البطالة مستقبلاً ومعالجة الخلل في التركيب التعليمي والتدفقات المتسارعة لقوة العمل الناتجة عن معدل النمو السكاني المرتفع وتحويل قوة العمل إلى محرض للإنتاج وتسريع عملية التنمية.

فرضيات البحث:

- ارتفاع معدلات البطالة في سورية يعود إلى معدل النمو السكاني المرتفع.
- ارتفاع معدلات البطالة في سورية يعود إلى عجز التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني عن استيعاب الزيادات السنوية في قوة العمل.
- السياسة التعليمية في سورية لها دور كبير في التركيب التعليمي لقوة العمل وعدم موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل والعملية الإنتاجية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1-تحليل الزيادة في قوة العمل وبيان أسبابها.
- 2-تحليل التراكيب المختلفة لقوة العمل وبيان مواضع الخلل في هذه التراكيب.
- 3-تقديم المقترحات المناسبة للاستفادة من قوة العمل وتحويلها من معرقل لعملية التنمية إلى محرض لها.
- 4-تقديم تقدير مستقبلي لقوة العمل وفرص العمل المطلوبة حتى عام 2021.

منهجية البحث:

استُخدم في البحث المنهجين الوصفي في وصف تطور قوة العمل السورية خلال فترة الدراسة، والتحليلي

في تحليل بيانات قوة العمل والوقوف عند التغيرات الهامة وأثرها في تغير التركييب المختلفة لها.
الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة تناولت قوة العمل في سوريا لكنها لم تدرس تطورها خلال فترة طويلة من الزمن ودور معدل النمو السكاني في الزيادات الكبيرة في قوة العمل التي وصلت إلى ضعف معدل النمو السكاني، كما أنها لم تدرس تركيب قوة العمل من حيث المهارة وربطها بالتعليم وهذا ما سيركز عليه البحث مقارنة مع هرم قوة العمل في الدول المتقدمة.

1- تطور قوة العمل:

1-1 قوة العمل في سوريا:

تشير نتائج التعدادات والمسوح السكانية المنفذة في سوريا إلى أن عدد أفراد القوة البشرية قد ازداد من (2,922) ألف نسمة في عام 1970 إلى (9,202) ألف نسمة عام 2000 بنسبة زيادة مقدارها (215%) وقد ازدادت نسبتهم من مجموع السكان من 46.4% إلى 56.4% خلال العامين المذكورين ثم ازداد عدد أفراد القوة البشرية من (9,202) ألف نسمة في عام 2000 إلى (12,551) ألف نسمة في عام 2011 بنسبة زيادة مقدارها 36% فقط، وازدادت نسبتهم من مجموع السكان من 56.4% إلى 59.42% خلال العامين المذكورين ، وبالمقابل فقد ازداد عدد أفراد قوة العمل من (1,525) ألف نسمة عام 1970 إلى نحو (2,050) عام 1981 وإلى نحو (3,918) ألف نسمة عام 1994 ثم إلى (4,937) ألف نسمة عام 2000 ثم إلى نحو (5,815) ألف نسمة في عام 2011، والملاحظ أن معدل نمو القوى العاملة قد ارتفع من (27.3) بالألف بين تعدادي 1970 و1981 إلى (51.1) بالألف ما بين عامي 1981 و 1994 و 39.3 بالألف بين عامي 1994 و 2000 ثم انخفض من 39.3 إلى (15 بالألف) تقريبا بين تعدادي 2000 و 2011.¹ (الجدول رقم 1)

ويعود الانخفاض إلى عدة أسباب أهمها: تطور الواقع التعليمي في سوريا نتيجة الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال، فقد زادت نسبة الطلاب من مجموع القوة البشرية من 41.1% في عقد الثمانينات إلى (44.7%) في عقد التسعينات. و إلى 47% في عام 2011.²

وأما السبب الثاني المؤثر في قوة العمل فقد يعود إلى احتمال وجود نقص في تسجيل الإناث ذوات النشاط الاقتصادي كما أن للتركيب العمري دوراً مؤثراً في هذا الاتجاه وبخاصة ارتفاع نسبة صغار السن ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً.

¹المجموعات الإحصائية السورية لعدد من السنوات، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.
²نسب تم حسابها من قبل الباحث اعتماداً على بيانات المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

1-2 التركيب العمري لقوة العمل في سورية:

تشير البيانات أن قوة العمل السورية هي من النوع الفتى إذ تركزت بصورة كبيرة في الفئات العمرية من (15 إلى 44) سنة وشكلت ما نسبته 68.1% بالنسبة للذكور و 65.8% بالنسبة للإناث من مجمل قوة العمل في عام 2000 وفي عام 2011 تركز 67% تقريباً من قوة العمل بين عمري (20 و 44) ، وشكلت هذه الفئة العمرية ما نسبته 65.3% بالنسبة للذكور و 76% تقريباً بالنسبة للإناث من مجمل قوة العمل، كما يلاحظ أيضاً أن مشاركة الإناث في الفئتين العمريتين (20 - 24) و(25-29) سنة هي أكبر من مشاركتهن في الفئات العمرية الأخرى وتتم هذه المشاركة غالباً قبل الزواج أو قبل الحمل والإنجاب، إذ يلاحظ أن مشاركة الإناث في الفئة العمرية من (25-29) سنة هي (18.2%) في عام 2011 وتليها نسبة مشاركة الإناث في الفئتين العمريتين (20-24) (30-34) إذ بلغت هذه النسبة 16.1% تقريباً لكل من الفئتين (الجدول رقم 2).

كما نلاحظ أن نصف قوة العمل الأنثوية تقريباً دون مستوى التعليم المتوسط أو العالي حيث أن 51% تقريباً من قوة العمل ضمن الإناث هن من المستوى التعليمي ثانوية فما دون في العام 2011 وهذه النسبة تظهر انخفاضاً ملحوظاً عما كانت عليه في عام 2000 إذ كانت 89.1% تقريباً ، والسبب هو تزايد الاهتمام بتعليم الإناث بشكل أساسي .

وفي الوقت الذي كانت فيه النسبة الأكبر من الإناث تشارك في العملية الإنتاجية في النشاط الزراعي عام 2000 إذ بلغت (58.8%) انخفضت نسبة الإناث العاملات في الأعمال الزراعية التي لا تحتاج لتأهيل أو تدريب مسبقين إلى 12.3% عام 2011 في حين كان الارتفاع الملحوظ لمشاركة المرأة في نشاط الخدمات إذ ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في هذا القطاع من 30.3% عام 2000 إلى 68.1% في عام 2011.

أما الذكور فإن مشاركتهم في قوة العمل كانت تتأخر قليلاً عن الإناث وبفارق متناقص مع التقدم في العمر في الفئات العمرية (15-39) سنة عام 2000 إلا أن مشاركتهم تكون أكبر من مشاركة الإناث في الفئات العمرية (45-65+)، وفي العام 2011 فإن مشاركة الذكور تأخرت عن مشاركة الإناث في قوة العمل ضمن الفئات العمرية (20 - 49) في حين أن مشاركة الإناث تتأخر عن الذكور في باقي الفئات العمرية¹.

1-3 معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي:

معدل النشاط الاقتصادي الخام:

¹ المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2001، 2012 .

يستخدم هذا المعدل لقياس حجم قوة العمل كنسبة من مجموع السكان، ويؤثر في هذه النسبة عاملان أولهما الاستعداد للإسهام في قوة العمل، وثانيهما: العوامل الديموغرافية وبخاصة التركيب العمري والجنسي للسكان، ولمعدل النشاط الاقتصادي الخام أهمية اقتصادية واضحة فكلما ازداد هذا المعدل ازداد مستوى نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن الوصول إليه تحت ظروف معينة للإنتاجية ودرجة الاستخدام لقوة العمل. بلغت قيمة هذا المعدل 27.5% في عام 2011 في حين كانت في عام 2000 (30.3%) أي أن 28% تقريباً من السكان في عام 2011 هم ضمن قوة العمل بعد أن كانوا يشكلون 30% من إجمالي السكان عام 2000. (الجدول 3)

معدل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح:

يتأثر معدل النشاط الاقتصادي الخام بالتركيب العمري، ولاستبعاد أثر ذلك أوجد الديموغرافيون مقياساً آخر يدعى معدل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح وهذا المعدل يقيس مجموع القوة العاملة إلى السكان بعد سن معينة (غالبا هي سن العمل)، ويعد الديموغرافيون هذا المقياس مقياساً حقيقياً بمعنى أنه مقياس للمساهمة في النشاط الاقتصادي للسكان المعرضين لذلك.

بلغت قيمة معدل النشاط الاقتصادي المنقح عام (2011) حوالي 43.4% في حين كانت 50.9% تقريبا عام 2000 أي أن 43% تقريبا من السكان ضمن سن العمل (15-65) هم من النشيطين اقتصادياً (أي مجموع مشغولين ومتعطلين) في عام 2011. ¹ (الجدول 3).

4-1 الإعالة الاقتصادية: *Economic Dependenc*

تعبر هذه النسبة عن حجم العبء الذي يقع على عاتق قوة العمل في تلبية احتياجات السكان. وقد بلغت هذه النسبة في عام 1970 (413%) أي أن كل 100 شخص من قوة العمل يعيلون (413) شخص إضافة إليهم وفي عام 1981 ارتفعت النسبة إلى (441%) ثم انخفضت إلى (330%) عام 1993 وفي عام 2000 ارتفعت إلى (365%) وفي عام 2011 لم تظهر هذه النسبة انخفاضا كبيرا إذ بلغ معدل الإعالة الاقتصادية الخام (363%) أي أن كل 100 شخص من قوة العمل يعيلون (363) شخص إضافة إليهم. (الجدول 4)

2- التركيب الهيكلي لقوة العمل: *Labor Force Structure*:

2-1- حسب القطاعات الاقتصادية:

لقد اختلف التوزيع الهيكلي لقوة العمل في سوريا خلال الربع الأخير من القرن الماضي إذ تراجع نصيب القطاع الزراعي من قوة العمل بشكل واضح لصالح القطاعات الأخرى كالخدمات والفنادق والبناء

¹ تم حساب النسب من قبل الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية السورية.

والتشييد ويعود ذلك إلى تدني مستوى العائد من العمل الزراعي وعدم تطور هذا القطاع بالشكل الذي يمكنه من استيعاب الزيادات في قوة العمل الناتجة عن الفيض السكاني، وقد بدأ هذا التغيير بوضوح لدى الذكور أكثر منه عند الإناث إذ هجر نصف الذكور تقريباً القطاع الزراعي خلال الفترة من عام 1970 إلى 2000 وكذلك الأمر نفسه خلال الفترة بين عام 2000 و 2011، بينما لم يكن هناك تغير يذكر في القطاع الصناعي وقطاع البناء والتشييد وربما يعود ذلك إلى أن هذين القطاعين لم يتطورا إلى المستوى الذي يشكل فيه مركز جذب لقوة العمل.

أما قطاع البناء والتشييد فقد تضاعفت نسبة العاملين فيه تقريباً ما بين عامي 1970 و 2000. إلا أن العاملين فيه قد ازدادوا بنسبة 3% تقريباً في عام 2011 عما كانوا عليه عام 2000، كما ازدادت نسبة العاملين في قطاع التجارة والفنادق بنسبة 50% في عام 2000 عما كانت عليه في عام 1970، وفي عام 2011 قد ازدادت نسبة العاملين في قطاع المطاعم والفنادق 3.4% تقريباً عما كانت عليه عام 2000. أما التغيير الواضح في التوزيع الهيكلي لقوة العمل فقد كان في قطاع الخدمات إذ ازدادت نسبة العاملين فيه من (15.1 إلى 22.7 %) بين عامي 1970 و 2000 وازدادت هذه النسبة من (22.7% إلى 28%) بين عامي 2000 و 2011، وكان هذا التغيير لصالح الإناث أكثر منه لصالح الذكور وربما يعود ذلك إلى طبيعة العمل في هذا القطاع الذي لا يتطلب جهداً عضلياً أو عدد كبيراً من ساعات العمل اليومية. (الجدول 5)، إن هذا التوزيع الهيكلي لقوة العمل السورية لا يعكس تطوراً ملحوظاً في عملية التنمية فمعظم العمالة تتركز في قطاع الخدمات بينما كان من المفترض أن تتركز في القطاعات الإنتاجية.

2-2- التركيب التعليمي لقوة العمل في سوريا:

أحدث التطور الكبير في التعليم وزيادة مخرجاته تغييراً ملحوظاً في البنية التعليمية لقوة العمل في سوريا، إذ انخفضت نسبة حملة الشهادة الابتدائية فما دون في قوة العمل من (91.4%) في عام 1970 إلى 67.1% عام 2000 ومن (67.1%) في عام 2000 إلى (51.0%) في عام 2011، وبالمقابل ارتفعت نسبة المتعلمين من مختلف المستويات، فقد ارتفعت نسبة حملة الشهادة الإعدادية من 2.8% إلى 12.3% بين 1970 و 2000 ومن (12.3%) إلى (15.8%) بين 2000 و 2011، كما ازدادت نسبة حملة الشهادة الثانوية بفروعها المختلفة من 2.8% إلى 7.8% بين عامي 1970 و 2000 ومن (7.8%) إلى (11.8%) خلال الفترة بين عامي 2000 و 2011، وأما نسبة حملة المؤهل الفني أو المعهد المتوسط فقد ازدادت من 1.3% إلى 6.6% بين عامي 1970 و 2000 ومن (6.6%) إلى (11.2%) بين عامي 2000 و 2011، وكذلك الأمر بالنسبة لحملة الشهادة الجامعية إذ ازدادت نسبتهم في قوة العمل من 1.7% إلى 6.2% بين عامي 1970 و 2000 ومن (6.2%) إلى (10.2%) في عام 2011، وبشكل عام فإن حملة الشهادات

بمختلف أنواعها قد ازدادت نسبتهم من 32.9% إلى 49% بين عامي 2000 و 2011 بعد أن كانت 8.6% فقط عام 1970 (الجدولين 6،7). وإن دل هذا على شيء فهو يدل على التغيير الكبير في البنية التعليمية لقوة العمل في سوريا كنتيجة لتزايد الاهتمام بالتعليم.

أما إذا صنفنا المشتغلين وفق درجة المهارة وحسب الحالة التعليمية وتماشياً مع التطور التكنولوجي، فإننا نعد أن حملة شهادة التعليم الأساسي فما دون عمال غير مؤهلين سواء أكانوا من الأميين أو ممن حصلوا على تعليم نظري بسيط، لأنهم في الواقع عديمو المهارات فهم لم يعدوا لأي عمل أثناء دراستهم، ويكوّن حملة الثانويات بفروعها المختلفة وخريجو التعليم المهني فئة العمال المهرة وعلى رأسهم حملة الثانويات الفنية، أما حملة المعاهد المتوسطة فيكوّنون فئة العمال التقنيين، ويمكن أن ندعوهم بالأطر الوسطى، وحملة الشهادات الجامعية بالأطر العليا كونهم الفنيين والاختصاصيين.

ووفقاً لهذا التصنيف وبما ينسجم مع التطور في بنية قوة العمل التعليمية، فإن العمال غير المؤهلين كوّنوا 94.2% من المشتغلين في عام 1970 و (86.9%) في عام 1981 و (79.4%) في عام 2000 في حين كونوا (67.5%) في عام 2011، بالمقابل ازدادت نسبة العمال المهرة من (2.8%) عام 1970 إلى (7.8%) عام 2000 و (10.9%) في عام 2011 وكذلك ازدادت نسبة العمال التقنيين من (1.3%) عام 1970 إلى (6.6%) عام 2000 و (11.3%) عام 2011، وازدادت نسبة الفنيين والاختصاصيين من (1.7%) عام 1970 إلى (6.2%) عام 2000 و (10.3%) في عام 2011 (الجدولين 8،9).

إن هذا التوزيع للمشتغلين من قوة العمل يظهر اختلالاً واضحاً في تركيبها مقارنة بالتركيب الأمثل لهرم القوة العاملة الذي يتطلب أن يكون لكل اختصاصي من خريجي الجامعات (3 - 4) تقنيين من خريجي المعاهد المتوسطة و (20 - 40) عاملاً ماهراً من خريجي الثانويات¹. وبناءً على ذلك فإن قوة العمل في سوريا تعاني من الاختلالات التالية :

1- نسبة خريجي الجامعات (الأطر العليا) إلى خريجي المعاهد المتوسطة (الأطر الوسطى).

$$\frac{\text{الأطر العليا}}{\text{الأطر الوسطى}} = \frac{278,000}{294,000} = (1 \text{ أو } 0.95 \text{ ع}) \text{ في عام } 2000$$

و في عام 2011 بقي الوضع على أي أن كل خريج جامعي تقريباً يقابله خريج معهد متوسط واحد. (الجدول 9).

2- نسبة خريجي الثانويات العامة بفروعها المختلفة من العمال الماهرين إلى خريجي الجامعات:

¹ طارق العاني، غانم سعد الله حساوي، التعليم المهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1986، ص 33.

$$\text{خريجي الثانويات} = \frac{349,000}{278,000} = \text{خريجي الجامعات} \text{ (جا : 1.3 ثا) في عام 2000}$$

وأما في عام 2011 فقد كانت هذه النسبة على الشكل التالي (جا : 1.2 ثا) والملاحظ أن التغيير ليس كبيراً بين هذه النسب عما كانت عليه عام 2000 وفي العام 2011 إذ نلاحظ أنه في العام 2011 كل خريج جامعي يقابله بين (1 إلى 2) من حملة الشهادة الثانوية. (الجدول 9). إن هذه النسب تشير إلى خلل آخر في قوة العمل وقد ازداد الخلل في عام 2000 أكثر مما كان عليه عام 1970 وكذلك في عام 2011 فقد بقي الخلل نفسه واضحاً نتيجة التوجه نحو التعليم العام والجامعي وإهمال التعليم الفني والمهني الذي تكون مخرجاته قاعدة الهرم من العمال الماهرين القادرين على تحقيق زيادة في الإنتاج وتحسين مستوى الكفاية الإنتاجية.

3-نسبة العمال غير المؤهلين إلى العمال الماهرين:

$$\text{العمال غير المؤهلين} = \frac{3,547,000}{349,000} = \text{العمال الماهرين} \text{ (ما : 10 غ) في عام 2000}$$

وأما في عام 2011 فقد كانت هذه النسبة على الشكل التالي (ما : 5.7 غ). (الجدول 9) وهنا نلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى النصف تقريباً إذ يقابل كل عامل مؤهل بين (5 إلى 6) عمال غير مؤهلين في العام 2011 في حين كانت النسبة (1 مؤهل إلى 10 غير مؤهل عام 2000) الأمر الذي يعكس تطوراً واضحاً في عملية التعليم في المرحلة الأولى فقط تمثل في رفع سن الإلزام إلى نهاية المرحلة الإعدادية خاصة وأن العملية الإنتاجية بمختلف مستوياتها باتت تتطلب حداً أدنى من التعليم يتماشى مع التطور التقني الذي حدث في العالم.

ولو بحثنا في أسباب الخلل في التركيب المهني التعليمي لقوة العمل السورية نجدها في سياسة التعليم التي لم تأخذ في اعتبارها تحقيق التوازن المطلوب بين مخرجاته عندما تتحول إلى مجال العمل والإنتاج . فلو أخذنا مخرجات التعليم في الجامعات والمعاهد المتوسطة خلال عام (2000) لوجدنا أن عدد خريجي الجامعات كان أكبر من عدد خريجي المعاهد المتوسطة في أغلب السنوات وكذلك الحال في عام 2011، وإذا ما حللنا مخرجات المرحلة الجامعية الذين يكوّنون نسبة كبيرة -لكنها الأدنى ضمن حملة الشهادات في هرم قوة العمل (بالنسبة لعام 2011) - من العام (1981 حتى عام 2011) نجد أن خريجي العلوم الإنسانية كانوا يكوّنون 39.7% من خريجي الجامعات في الفترة بين 1981 و 1985 مقابل 33% من خريجي العلوم الهندسية و 27.4% من خريجي العلوم الأساسية.

وفي عام 2000 كانت هذه النسب (48.6% من العلوم الإنسانية مقابل (26.7%) من خريجي العلوم الهندسية و (24.7%) من خريجي العلوم الأساسية ، وأما في عام (2011) فقد كانوا (14.7%) من العلوم

الأساسية و(13.2%) من العلوم الهندسية و (72.1%)¹ من العلوم الإنسانية (الجدول 10)، الأمر الذي يظهر تزايد عدد الخريجين من حملة الشهادات في العلوم الإنسانية و تركيز البطالة في هذه الفئة من الجامعيين بشكل رئيسي حيث أنها لا تلق رواجاً في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص .

2-3- توزيع القوى العاملة حسب قطاع العمل:

تتوزع القوة العاملة في سورية على ثلاثة قطاعات هي العام والخاص والمشارك/التعاوني/الأهلي، ويعمل في القطاع العام (الحكومي) 25.6% من قوة العمل و 30.1% من إجمالي المشتغلين في عام 2011، ولم تختلف بشكل كبير عما كانت عليه عام 2000 إذ بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي 26% من قوة العمل، في حين كانت نسبة المشتغلين في القطاع الخاص 59.3% من قوة العمل و 69.7% من إجمالي المشتغلين في عام 2011 أما في القطاعين المشترك والتعاوني فقد كانت نسبة العاملين فيه 0.18% من قوة العمل و 0.2% من إجمالي المشتغلين في عام 2011 وهذه الأخيرة استمرت في الانخفاض عما كانت عليه في الأعوام السابقة إذ كانت نسبة العاملين في القطاعين المشترك والتعاوني 0.5% من قوة العمل عام 1995 و 0.6% عام 1999².

3- البطالة وسوء الاستخدام: Unemployment:

لقد ازداد عدد المتعطلين بفئاتهم المختلفة من (56095) متعطل عام 1970 إلى (325374) متعطل في عام 1998 وإلى (866265) متعطل في عام 2011 بمعدل نمو سنوي (8%) بزيادة مقدارها (1.5) نقطة مئوية عما كان عليه في الفترة بين (1970-1998)، وهذا المعدل هو أكثر من ضعف معدل النمو السكاني، وبذلك فإن الاقتصاد الوطني لم يكن قادراً على استيعاب الزيادة في قوة العمل الناتجة عن النمو السكاني، لذلك أخذت أعداد المتعطلين بالزيادة خلال الفترة المذكورة بشرائحهم المختلفة، ولعل أخطرها بطالة المتعلمين في شكلها الظاهر والمقنع، والتي تعد شكلاً من أشكال انخفاض الكفاءة الخارجية للتعليم وذلك عندما لا تستطيع القطاعات الاقتصادية إيجاد الأعمال الملائمة والكافية لخريجي المؤسسات التعليمية. فقد ازدادت نسبة البطالة الظاهرة بين صفوف المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية في سوريا من (2.5 - 9.39%) من مجمل المتعطلين بين عامي 2001 و 2011 بعد أن كانت 1.7% عام 1970 و 6.6% عام 1998، وازدادت نسب البطالة بين حملة شهادة المعهد المتوسط من (4.1 - 10.82%) وبين حملة الثانوية من (7.4 - 16.94%) خلال الفترة ذاتها.(الجدول 11). وهذا دليل على عدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

¹المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2001، 2002، 1982.

²المكتب المركزي للإحصاء، الموقع الإلكتروني، قوة العمل لعام 2011،

4- الآفاق المستقبلية للوضع الديموغرافي في سورية:

إن أحد الجوانب الهامة في النمط الديموغرافي في سوريا ارتفاع معدل الخصوبة خلال الفترة الماضية و سيكون لهذا الجانب أثره في الوضع الديموغرافي في سوريا لعدد من السنوات القادمة، فقد أدى ارتفاع معدل الخصوبة إلى تركيب عمري فتي ومعدل نمو سكاني مرتفع، إذ تم إنجاب الفتيات اللواتي سيكن أمهات لعدة سنوات مقبلة، لذلك لن تظهر الآثار الديموغرافية للانخفاض الذي سيحدث في الخصوبة إلا بعد حوالي عقدين من الزمن، وعليه فقد أدى هذا الوضع إلى هيمنة السكان الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة على التركيب العمري للسكان، لذلك لا مفر من الآثار الاجتماعية لهذا التركيب العمري الفتي لا سيما تزايد الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير فرص العمل وغيرها، وهذا ما تظهره نتائج التقديرات التي قمنا بها استناداً إلى عدد السكان ومعدلات المساهمة العمرية في النشاط الاقتصادي في عام 2011 بعد أن صححنا معدل النمو السكاني الذي يتبناه المكتب المركزي للإحصاء والذي يظهر عدم دقته من خلال مقارنة بين عدد المواليد المقدر من قبل المكتب والعدد المسجل في سجل الأحوال المدنية¹.

تشير نتائج التقدير إلى تزايد عدد السكان في سوريا من (20619) ألف نسمة في منتصف عام 2010 إلى (29651) ألف نسمة في منتصف عام 2021 بنسبة زيادة مقدارها (43.8%)، كما سيزداد عدد من هم دون سن الخامسة عشر الذين سيكونون قوة العمل خلال السنوات القادمة من (7633-11018) ألف نسمة خلال فترة التقدير، كما سيزداد عدد الإناث في عمر الإنجاب (15-49 سنة) من (5090-7337) ألف نسمة بنسبة زيادة مقدارها (44.1%) مسببين زيادة في عدد المواليد رغم الانخفاض المقترض بلوغه في معدل الخصوبة الكلية في نهاية التقدير، وكذلك سيزداد عدد السكان ضمن القوة البشرية من (12958-18634) ألف نسمة بنسبة زيادة مقدارها 43.8%، (الجدول 12) وهذا يعني أننا بحاجة إلى زيادة فرص العمل بما يعادل تلك النسبة حتى عام 2021 و ذلك نتيجة الانتقال التدريجي الذي سيحدث في المجتمع السكاني السوري من مرحلة الفتوة إلى مرحلة النضج.

4-1 الزيادة المتوقعة في قوة العمل: من المتوقع أن ازداد عدد أفراد قوة العمل من (5530) ألف عامل في عام 2010 إلى (6835) ألف عامل في عام 2016 وسوف يزداد إلى (8105) ألف عامل في عام 2021 (الجدول 14) بزيادة سنوية مقدارها (236) ألف عامل خلال الفترة من عام (2017 - 2021)، (الجدول 15)، وإذا ما وزعنا قوة العمل المتوقعة على القطاعات الاقتصادية وفق توزيعها في عام 2010 نجد أننا بحاجة إلى (30804) فرصة عمل في القطاع الزراعي و(37223) فرصة عمل في القطاع الصناعي و(35581) في قطاع البناء و(41268) في قطاع الفنادق والمطاعم و(65672) في

¹ عدد المواليد المقدر من قبل المكتب المركزي للإحصاء في عام 2010 (515000) والعدد المسجل في سجل الأحوال المدنية في نفس العام (705000) مولود

قطاع الخدمات و(6597) في قطاع المال والعقارات (الجدول 16) بغض النظر عن البطالة الموجودة سابقاً وذلك لتشغيل الأعداد القادمة من قوة العمل في حال بقيت معدلات مساهمة الإناث في قوة العمل على حالها ولم تتغير في المستقبل، أما إذا تغيرت نحو الزيادة وهذا ما سيحدث فإن العدد المطلوب سيكون أكبر من ذلك بالتأكيد، لا سيما أن من سيكونون قوة العمل خلال فترة التقدير قد تم إنجابهم وانتهى الأمر، ومن المتوقع أن يكون قطاع البناء هو القطاع الأكثر استخداماً لقوة العمل خلال الفترة القادمة وفرص العمل في هذا القطاع أقل تكلفة وما تحتاجه هو التأهيل والتدريب .

5-النتائج: تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

- 1- حصل تطور واضح في قوة العمل السورية إذ ازداد عددها أكثر من ثلاث مرات خلال فترة الدراسة، ومن المتوقع أن يصل عددها إلى أكثر من ثمانية ملايين عامل حتى عام 2021.
- 2- حصلت الزيادات الكبيرة في عدد السكان وقوة العمل نتيجة عدم تبني الحكومة سياسة سكانية واضحة خلال فترة الدراسة.
- 3- أدى التركيب الديموغرافي للمجتمع السكاني السوري إلى ارتفاع معدلات الإعاقة نتيجة تدني معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وخاصة بين الإناث، إذ يُعيل كل عامل ثلاثة أفراد إضافة إلى نفسه في الوقت الذي يُعال فيه كل فرد من قبل عاملين في الدول المتقدمة.
- 4- على الرغم من التطور العددي والتعليمي في قوة العمل إلا أن التركيب المهني التعليمي يعاني خلافاً كبيراً إذا ما قُورن مع الدول المتقدمة نتيجة عدم تبني سياسة تعليمية صحيحة تولي الأهمية للتعليمين الفني والمهني وربطهما باحتياجات سوق العمل.
- 5- ارتفعت معدلات البطالة على الرغم التطور الاقتصادي الذي لم يواكب الزيادات في عدد السكان وقوة العمل وخاصة بين المتعلمين، مما يؤكد على عدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال، إضافة إلى المستوى التكنولوجي المحدود للتطور الاقتصادي.
- 6- سوء التركيب الهيكلي لقوة العمل إذ حاز قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الوقت الذي يجب أن يكون ذلك من نصيب القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

6-التوصيات:

نتيجة لهذا الوضع الديموغرافي لا بد من وضع استراتيجية يتم من خلالها استيعاب الزيادة السكانية الحالية والحد من الزيادات القادمة ويمكن تقسيم هذه الاستراتيجية إلى استراتيجيتين: الأولى بعيدة المدى تتضمن :

1-وضع سياسة سكانية للحد من الزيادات السكانية السريعة من خلال تخفيض معدلات الخصوبة وما يرتبط بها من عوامل.

2-إعادة النظر في السياسة التعليمية من خلال زيادة عدد الطلاب في التعليم الفني بعد إيلاء هذا النوع من التعليم الاهتمام الكافي بحيث يُخرج خالقي فرص العمل وليس طالبيها. وكذلك الحد من عدد الطلاب في العلوم النظرية في الجامعات والذين يشكلون (72%) من طلابها ولا يلقون رواجاً في سوق العمل، إضافة إلى تصحيح الخلل التعليمي القائم في هرم قوة العمل والذي ظهر بوضوح من خلال ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الثانوي الذي لم يتجاوز معدل القيد فيه (40%) في عام 2010.

الثانية قصيرة المدى تتضمن:

- 1-استيعاب المتعطلين من قوة العمل في مهن البناء والمهن المرتبطة بها والتي تطلبها عملية إعادة الإعمار من خلال إقامة دورات تدريب وتأهيل للمتعطلين من قوة العمل في مهن البناء، إضافة إلى الدورات التي ستقام في المهن الأخرى، وذلك لسد النقص الحاصل في تلك المهن بسبب الهجرة والحرب.
- 2-دراسة الزيادة المتوقعة في قوة العمل وتوزعها في القطاعات الاقتصادية والمحافظات سنوياً ومناقشة ذلك مع الجهات العامة والخاصة لمعرفة مدى استيعابها للزيادة المتوقعة ووضع الخطط والبرامج لإيجاد فرص العمل للأعداد الفائضة عن استيعاب تلك الجهات.

مراجع البحث:

- المجموعات الإحصائية السورية لعدد من السنوات، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.
- المكتب المركزي للإحصاء، تقارير مسح قوة العمل لسنوات الدراسة.
- تقرير حالة سكان العالم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 1999 .
- طارق العاني، غانم سعدالله حساوي، التعليم المهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1986، ص33.

الجدول (رقم 1)

تطور عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل في سوريا خلال التعدادات 1970، 1981، 1994، 2000،

القوة العاملة		القوة البشرية (15-64) سنة				
مجموع	إناث	ذكور	% من السكان	عدد	عدد السكان	السنة
1524552	163866	1360686	46.4	2922000	6304000	1970
2049887	174925	1874962	48.3	4372000	9046000	1981
3918000	627000	3291000	52.2	7198000	13782000	1994
4937000	979000	3958000	56.4	9202000	16320000	2000
5530801	834443	4696358	74.3	15328000	20619000	2010 معدل النمو بالألف
27.3	6.0	29.6	-	37.3	33.4	1981 - 70
51.1	10.3	44.2	-	39.1	32.9	1994 - 81
39.3	77.1	31.2	-	41.8	28.6	2000 - 1994

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية لأعوام الجدول
الجدول رقم (2)

التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الفئات العمرية والجنس في سوريا للأعوام 1970، 1994، 2000، 2011 (بالألف)

2011		2000		1994		1970		فئات الأعمار
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
		-	-	6.1	2.8	18.9	6.0	14-10
4.9	9.2	17.0	14.3	15.2	12.1	20.1	11.8	19-15
16.1	13	18.4	15.4	17.4	15.4	13.4	13.7	24-20
18.2	14.4	15.1	13.8	18.7	15.8	9.8	11.2	29-25
16.1	13.8	13.4	13.1	12.6	12.0	8.5	10.8	34-30
13.2	12.4	10.8	10.6	9.4	9.4	7.9	11.0	39-35
12.4	11.7	8.9	8.9	6.5	7.7	6.1	9.6	44-40
9.7	9	6.1	7.1	4.6	5.8	4.3	7.3	49-45
5.4	7.3	4.4	5.8	2.9	5.2	3.7	5.3	54-50
2.8	4.5	2.3	3.7	3.3	4.2	1.8	4.0	59-55
0.6	2.4	1.6	3.0	2.1	4.2	2.4	3.7	64-60
0.6	2.3	1.9	4.3	1.3	5.4	3.0	5.4	64+
100	100	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 1980، 1995، 2001، 2011

الجدول (رقم 3)

تطور معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح في سوريا للأعوام 1970، 1981، 1994، 2000، 2011

الأعوام	معدل النشاط الاقتصادي الخام			معدل النشاط الاقتصادي المنقح		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
1970	42.1	5.3	24.2	66.1	8.3	37.7
1981	40.6	4.0	22.7	62.3	6.1	34.9
1994	48.0	10.0	29.0	66.2	13.3	40.5
2000	47.4	12.3	30.3	79.9	20.6	50.9
2011	44.8	9.5	27.5	71.2	14.8	43.4

المصدر: - نتائج التعدادات العامة للسكان في سوريا.
- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2001، 2012 مرجع سابق.

جدول رقم (4)

معدل الإعاقة الاقتصادية المنقح		معدل الإعاقة الاقتصادية الخام	
2011	معدل الإعاقة المنقح	2011	معدل الإعاقة الخام
%250	ذكور	%220	ذكور
%168	إناث	%106	إناث
%430	المجموع	%363	المجموع

الجدول رقم (5)

التوزيع الهيكلي للمشتغلين من قوة العمل في سوريا خلال الأعوام *

2011			2000			1993			1970			السنوات القطاع
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
13.2	12.3	13.4	32.0	58.8	26.2	29.4	46.4	26.2	49.8	66.7	47.7	الزراعة
16.1	8.8	17.1	13.1	5.8	14.7	16.2	10.3	17.3	13.7	13.0	13.8	الصناعة
15.4	0.7	17.5	12.4	1.3	14.8	10.7	0.8	12.6	7.6	0.4	8.5	البناء
17.9	4.8	19.7	14.5	3.0	17.0	12.8	3.8	14.4	9.6	1.3	10.6	تجارة وفنادق
6.5	2.2	7.2	5.3	0.8	6.3	5.7	1.7	6.5	4.2	0.5	4.7	النقل
30.9	71.2	25.1	22.7	30.3	21.0	25.2	37.0	23.0	15.1	18.1	14.7	الخدمات الأخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100.0	100	100	المجموع (بالآلاف)
5530	834	4696	4468	798	3670	3589	574	3015	1524	164	1360	

*الرقم يمثل المشتغلون دون المتعطلون
-المكتب المركزي للإحصاء، مسح سوق العمل في سوريا لعام 1995، الجزء الأول، ص 41.
-المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعامي 1970، 1981.

الجدول رقم (6)

التوزيع النسبي لقوة العمل في سوريا حسب الحالة التعليمية للأعوام 1970، 1981، 1994، 2000

قوة العمل لعام 2000			قوة العمل لعام 1994			قوة العمل لعام 1981			قوة العمل لعام 1970			الحالة
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	التعليمية
67.1	63.8	67.8	67.8	58.3	69.6	90.2	59.5	82.1	91.4	88.2	91.8	ابتدائية فما دون
12.3	7.8	13.3	11.2	7.5	12	6.7	7.6	6.7	2.8	2.3	2.8	إعدادية
7.8	6.9	8	7.6	9	7.3	5.7	9.9	5.3	2.8	3	2.8	ثانوية
6.6	14.3	4.9	6.8	16.6	4.8	3.6	15.9	2.4	1.3	4.3	1	معهد متوسط
6.2	7.3	6	6.6	9.6	6.3	3.8	7.1	3.5	1.7	2.2	1.6	جامعية فأكثر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: - نتائج التعداد العام للسكان في سوريا لعام 1970 و 1981، 1994.
- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2000، مرجع سابق.

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية والجنس (%)

التركيب التعليمي	2000			2011		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور
ابتدائية فما دون	67.8	63.8	67.1	56.1	25.4	51
اعدادية	13.3	7.8	12.3	16.9	10.1	15.8
ثانوية	8	6.9	7.8	11.1	15.3	11.8
معهد متوسط	4.9	14.3	6.6	7.7	28.7	11.2
جامعية فأكثر	6	7.3	6.2	8.1	20.5	10.2

الجدول رقم (8)

التوزيع النسبي للمشتغلين في قوة العمل في سوريا حسب درجة المهارة للأعوام 1970، 1981، 1994، 2000

الأعوام	1970			1981			1994			2000		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور
درجة المهارة	94.2	90.5	94.6	86.9	67.1	88.8	79	65.8	81.6	79.4	71.6	81.8
عمال غير مؤهلين إعدادية فما دون	2.8	3.0	2.8	5.3	9.9	5.7	7.6	9.0	7.3	7.8	6.9	8
عمال مهرة ثانوية	1.0	4.3	1.0	2.4	15.9	3.6	6.8	16.6	4.8	6.6	14.3	4.9
عمال تقنيون معاهد متوسطة	1.6	2.2	1.6	3.5	7.1	3.8	6.6	8.6	6.3	6.2	7.3	6
القنيون والاختصاصيون	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول (7:6)

الجدول رقم (9)
التوزيع النسبي للمشتغلين حسب درجة المهارة 2011-2000

2011			2000			الحالة التعليمية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
67.5	28.3	73	79.4	71.6	81.8	عمال غير مؤهلين (إعدادية فما دون)
10.9	10.2	11	7.8	6.9	8	عمال مهرة ثانوية
11.3	35.7	7.8	6.6	14.3	4.9	عمال تقنيون معاهد متوسطة
10.3	25.7	8.1	6.2	7.3	6	الفنيون و الاختصاصيون

الجدول رقم (10)
خريجو الجامعات حسب الاختصاصات العريضة*

مجموع		علوم إنسانية		علوم هندسية		علوم أساسية		الأعوام
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
100	50692	39.7	20107	33	16710	27.4	13875	1985 - 1981
100	63265	40.7	25773	31.3	19807	28.0	17685	1990 - 1986
100	71492	46.1	32967	27.5	19633	26.4	18892	1995 - 1991
100	16635	48.6	8083	26.7	4449	24.7	4103	2000-1999
100	46062	72.1	33219	13.2	6086	14.7	6757	2011-2000

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية من العام 1982 - 2001-2012 فصل التعليم.

* العلوم الأساسية تضم: طب بشري، طب أسنان، صيدلة، علوم، طب بيطري.
* العلوم الهندسية تضم: خريجي كليات الهندسة بمختلف فروعها.
* العلوم الإنسانية تضم: الآداب، الحقوق، التجارة، التربية، الشريعة والفنون الجميلة.

الجدول (رقم 11)

التطور النسبي للمتعلّمين حسب الحالة التعليمية في سوريا خلال الأعوام 1970، 1981، 1998، 2011

2011	2001	1998	1981	1970	الأعوام الحالة التعليمية
6.68	8.1	5.6	28.2	44.8	أمي
23.24	9	13.4	24.0	22.4	ملم
18.46	56.9	34.9	29.7	17.2	ابتدائية
14.48	12	18.5	6.7	4.4	إعدادية
16.94	7.4	10.8	4.7	9.1	ثانوية
10.82	4.1	10.1	2.6	0.4	معهد متوسط
9.39	2.5	6.6	4.1	1.7	جامعية فأكثر
100	100	100	100	100	المجموع
886000		325374	62334	56095	

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 1971، 1982، 1999، 2012، 2002.

الجدول رقم (12)

تقدير عدد السكان السوريين خلال عامي 2016 - 2021 (بالألف)

عدد السكان لعام 2021			عدد السكان لعام 2016			عدد السكان لعام 2010			السن
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
770	377	393	658	322	336	536	262	274	أقل من سنة
3113	1511	1602	2659	1290	1369	2165	1048	1117	1 - 4
3722	1787	1935	3191	1527	1654	2589	1240	1349	5 - 9
3409	1686	1723	2912	1439	1473	2370	1169	1201	10 - 14
3188	1525	1663	2735	1304	1421	2217	1058	1159	15 - 19
2788	1336	1452	2381	1141	1240	1939	927	1011	20 - 24
2430	1221	1209	2077	1043	1034	1690	847	843	25 - 29
1925	988	937	1646	845	801	1338	685	653	30 - 34
1733	887	846	1469	757	722	1205	615	590	35 - 39
1541	770	771	1317	658	659	1071	534	537	40 - 44
1230	611	619	1050	521	529	855	423	432	45 - 49
1110	566	544	947	482	465	772	393	379	50 - 54
800	392	408	683	335	348	557	272	285	55 - 59
682	319	363	583	273	310	475	222	253	60 - 64
1202	552	650	1026	471	555	836	383	453	65 +
29650	14528	15122	25334	12416	12918	20619	10080	10539	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الجدول رقم (13)
تطور قوة العمل السورية بين عامي 2016-2021

قوة العمل السورية لعام 2021			قوة العمل السورية لعام 2016			السن
مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	
714393	649558	64835	610281	554893	55389	19 - 15
1214302	1016477	197824	1037339	868338	169002	24 - 20
1327868	1100869	226998	1134355	940430	193925	29 - 25
1089236	909427	179809	930499	776889	153611	34 - 30
981594	826499	155095	838544	706046	132498	39 - 35
887450	746535	140915	758120	637736	120384	44 - 40
692643	583415	109228	591703	498389	93313	49 - 45
543721	477426	66295	464483	407847	56636	54 - 50
342387	308259	34128	292489	263333	29156	59 - 55
160272	153880	6393	136915	131454	5461	64 - 60
151530	144353	7177	129447	123315	6132	65 +
8105395	6916698	1188697	6924176	5908670	1015506	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الجدول رقم (14)

تطور قوة العمل السورية خلال الأعوام 2010، 2016، 2021

قوة العمل السورية لعام 2021			قوة العمل السورية لعام 2016			قوة العمل السورية لعام 2010		
مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث
8105395	6916698	1188697	6924176	5908670	1015506	5530000	4696000	834000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الجدول رقم (15)

الزيادة في قوة العمل بين الأعوام 2010-2016-2021

الزيادة في قوة العمل بين عامي 2016-2021			الزيادة في قوة العمل بين عامي 2010-2016			مجموع الزيادة
مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	
1181219	1008028	173191	1394176	1212670	181506	مجموع الزيادة
236244	201606	34638	232363	202112	30251	الزيادة السنوية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الجدول رقم (16)

فرص العمل المطلوبة في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2016 - 2021

الوظائف المطلوبة سنوياً للأعوام 2017-2021 حسب القطاعات			الوظائف المطلوبة سنوياً للأعوام 2014-2016 حسب القطاعات			
مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	
31276	27015	4260	30804	27083	3721	الزراعة
37523	34475	3048	37223	34561	2662	الصناعة
35524	35281	242	35581	35370	212	البناء
41379	39716	1663	41268	39816	1452	الفنادق والمطاعم
15278	14516	762	15218	14552	666	النقل
68547	44958	23588	65672	45071	20601	الخدمات
6719	5645	1074	6597	5659	938	المال والعقارات
236244	201606	34638	232363	202112	30251	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.